Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرّج عنه في الصحيحين فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، ولا يقبل الطعن في أحد من رواتهما إلا بقادح واضح»، انتهى المراد منه بلفظه.

وقال الحافظ بن حجر في الجزء الأول من فتح الباري في الكلام على قول البخاري باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه في الكلام على عبدالله بن المثنى ما نصه: «وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسراً بأمر قادح وذلك غير موجود في عبدالله بن المثنى» اهـ. كلامه بلفظه.

وقال الشوكاني في مقدمة كتابه تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ما نصه: «واعلم أن ما كان ما أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين، فقد أسفر فيه صبح الصحة لكل ذي عينين لأنه قد قطع عرق النزاع ما صح من الإجماع على تلقي جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول. وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول على أنهما قد جمعا في كتابيهما من أعلى أنواع الصحيح، ما اقتدى به وبرجاله من تصدى بعدهما للتصحيح. كأهل المستخرجات والمستدركات ونحوهم من المتصدرين لإفراد الصحيح في كتاب مستقل». اهـ كلامه بلفظه.

وفي مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي ما نصه: «وذكر الحافظ أبو علي الغساني الجياني: «أن الانقطاع وقع فيما رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعاً. قال الشيخ وأخذ هذا عن أبي علي أبو عبدالله المازري صاحب المعلم، فأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً وهذا يوهم خللاً في ذلك. وليس ذلك كذلك وليس شيء من هذا، والحمد لله، مخرجاً لما وجد فيه من حيز الصحيح بل هي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث»، كما أنه روي عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما